اليها ، ونقص المواد الخام وارتفاع اسعارها، وتقلص شبكة علاقاتها بدول العالم واغلاق أسواق كثيرة في وجهها واشتداد المنافسة العالمية في هذا المجال . ولكن بالرغم من ذلك فانه لا يجوز الاستخفاف بما حققه العدو من انجازات في هذا المضمار .

سمير جريس

[٥]

الاقتصاد الاسرائيلي يواجه مشاكل ملحة
احتمال اعلان حالة الطوارىء الاقتصادية في حال عدم وصول المساعدات الاميركية

يواجه الاقتصاد الاسرائيلي خلال هذه الفترة عدة مشاكل اقتصادية ملحة ، تتطلب ايجاد حلول سريعة لها . ويلاحظ ان هذه القضايا تستأثر باهتمام معظم الدوائر الاقتصادية والمسؤولين في اسرائيل ، وذلك لما لها من اثر بعيد المدى على مستقبل الاقتصاد الاسرائيلي وتطوره ، وامكانات خروجه من الازمات الحالية المسيطرة عليه. ويمكن تلخيص هذه القضايا على النحو التالي: (١) البدء بتطبيق الاصلاح في الضرائب المباشرة والاستعداد لفرض ضريبة القيمة الاضافية ، (٢) البحث في مسألة دفع علاوة غلاء المعيشة وتمديد اتفاقيات الاجور ، (٣) التخفيض النظري في قيمة الليرة الاسرائيلية ، (٤) بدء سريان مفعول الاتفاق التجاري بين اسرائيل والسوق الاوروبية المشتركة، (٥) مستقبل المساعدات الاقتصادية من الولايات المتحدة .

البدء بتطبيق قوانين الاصلاح في الضرائب المباشرة

صادق الكنيست بتاريخ ١٩٧٥/٧/١١ على قوانين الاصلاح في الضرائب المباشرة ، وذلك في القراءتين الثانية والثالثة ، وتقرر البدء بتطبيقها ابتداءا من اول تموز الحالي . ويلاحظ ان البحث في هذه القوانين ، سواء في الكنيست أو في اللجنة المالية التابعة له ، تم بسرعة ومن خلال تجاوز بعض الاجراءات المتبعة عند سن قوانين كهذه ، لان وزير المالية اراد البدء بتطبيقها ابتداء من أول هذا الشهر . وبرزت خلال البحث في القوانين عدة نقاط خلاف ، خاصة بسبب اعتراضات الهستدروت وارباب العمل ، تمت في نهاية الامر تسويتها ، رغم استياء بعض الاوساط . وكانت اعتراضات الهستدروت قد تلخصت في مطالبتها بتنفيذ الاصلاح الضريبي بشكل لا يمس معه بالدخل الصافي للعاملين ، وكذلك عدم فرض ضريبة على نفقات السفر الى مكان العمل في السيارات العمومية ، ثم تشكيل وحدة خاصة في وزارة المالية لتعميق جباية الضرائب والامتناع عن فرض ضريبة القيمة الاضافية خلال هذه السنة (يديعوت أحرونوت ، ١٩٧٥/٧/٢٣) . أما اعتراضات ارباب العمل فقد اقتصرت على عدم الموافقة على ضريبة ارباح رأس المال ، حسب ما جاء في توصيات لجنة بن — شاحار . الا ان اللجنة المالية التابعة للكنيست ، توصلت الى تسويات بشأن هذه الامور ، قبل طرح مشاريع القوانين على الكنيست للتصديق عليها ، فقررت « الاعتراف » بنفقات الهاتف والسيارات وعدم فرض ضريبة عليها ، بالنسبة للعاملين المستقلين فقط (وبنسبة محدودة لارباب العمل) . وكذلك وافقت اللجنة المالية على وجوب المحافظة على الدخل الصافي للعاملين ، بعد البدء بتطبيق الاصلاح ، وذلك لحين تجديد اتفاقات الاجور بعد نصف سنة ، الامر الذي أصرت عليه الهستدروت بشدة . وقررت اللجنة ايضا ادخال تسهيلات على ضريبة تحسين العقارات ، بالنسبة لشراء مسكن جديد بعد بيع مسكن قديم ، بحيث يكون البائع معفيا من دفع ضريبة تحسين في مثل هذه الحالة (دافار ، ١٩٧٥/٧/٩) . كذلك تم التوصل الى تسوية بين وزارة المالية